

قرار لمجلس المنافسة عدد 122/ق/2023 صادر في فاتح ذي الحجة 1444 (20 يونيو 2023) المتعلق بتولي المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Merrion Fleet Management Limited» وشركة «ALD Automotive AS» وشركة «LeasePlan» وشركة «Finland Oy» وشركة «LeasePlan Česká republika s.r.o.» والفرع التابع لها شركة «Fleet Insurance Plan s.r.o.» من قبل شركة «Crédit Agricole Consumer Finance» وكذا المراقبة المشتركة غير المباشرة لشركة «LeasePlan» و«SGALD Automotive Luxembourg S.A.» وشركة «Société Générale de Commerce et Location de Bens S.A.» من قبل شركتي «Stellantis N.V.» و «Crédit Agricole Consumer Finance» وتولي المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Merrion Fleet Management Limited» وشركة «LeasePlan» وشركة «ALD Automotive AS» وشركة «LeasePlan Česká republika s.r.o.» والفرع التابع لها «Crédit Agricole Consumer Finance» وكذا المراقبة المشتركة غير المباشرة لشركة «LeasePlan Luxembourg S.A.» وشركة «Société Générale de Commerce et Location de Bens S.A.» من قبل شركتي «Stellantis N.V.» و «Crédit Agricole Consumer Finance».

إن مجلس المنافسة المنعقد في شكل فرع برئاسة السيد حسن أبو عبد المجيد، وعضوية السيدين عبد اللطيف الحاتمي، ورشيد بنعلي،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ فاتح ذي الحجة 1444 (20 يونيو 2023) ؛

- المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Merrion Fleet Management Limited» وشركة «ALD Automotive AS» وشركة «LeasePlan Česká» وشركة «LeasePlan Finland Oy» والفرع التابع لها شركة «Fleet Insurance Plan republika s.r.o» من قبل شركة «Crédit Agricole Consumer Finance» ؛

- وكذا المراقبة المشتركة غير المباشرة لشركة «LeasePlan Luxembourg S.A» وشركة «SGALD Automotive Sociedade» و «Geral de Comércio e Aluguer de Bens S.A»، من قبل شركتي «Stellantis N.V.» و «Crédit Agricole Consumer Finance».

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي :

- المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Merrion Fleet Management Limited» وشركة «ALD Automotive AS» وشركة «LeasePlan Česká» وشركة «LeasePlan Finland Oy» والفرع التابع لها شركة «Fleet Insurance Plan republika s.r.o» من قبل شركة «Crédit Agricole Consumer Finance» ؛

- وكذا المراقبة المشتركة غير المباشرة لشركة «LeasePlan Luxembourg S.A» وشركة «SGALD Automotive Sociedade» و «Geral de Comércio e Aluguer de Bens S.A»، من قبل شركتي «Stellantis N.V.» و «Crédit Agricole Consumer Finance».

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهو تجاوز أسقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي والوطني في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتتميمه ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء الفرع طبقاً لمقتضيات المادة 38 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة ؛ وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 68/ت.ع.إ/2023 بتاريخ 14 من رمضان 1444 (5 أبريل 2023) والمتعلق بتولي :

- المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Merrion Fleet Management Limited» وشركة «ALD Automotive AS» وشركة «LeasePlan Česká» وشركة «LeasePlan Finland Oy» والفرع التابع لها شركة «Fleet Insurance Plan republika s.r.o» من قبل شركة «Crédit Agricole Consumer Finance» ؛

- وكذا المراقبة المشتركة غير المباشرة لشركة «LeasePlan Luxembourg S.A» وشركة «SGALD Automotive Sociedade» و «Geral de Comércio e Aluguer de Bens S.A»، من قبل شركتي «Stellantis N.V.» و «Crédit Agricole Consumer Finance».

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة رقم 2023/081 بتاريخ 15 من رمضان 1444 (6 أبريل 2023) والقاضي بتعيين السيدة بهيجة ستوات مقررة في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 22 من رمضان 1444 (13 أبريل 2023) والذي يمنح أجل (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 24 من ذي القعدة 1444 (13 يونيو 2023) ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أي ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 27 من رمضان 1444 (18 أبريل 2023) ؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد محمد هشام بوعيايد ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع فرع المجلس المنعقد بتاريخ فاتح ذي الحجة 1444 (20 يونيو 2023) ؛

وحيث إنه طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد تفويت أسهم وكذا موضوع اتفاق تحالف (Accord de consortium) مبرمين بين الأطراف، على التوالي بتاريخ 22 مارس 2023 و 7 أبريل 2023، ينصان على تولي :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- الجهات المقتنية :

- شركة «Crédit Agricole Consumer Finance» : وهي شركة خاضعة للقانون الفرنسي يتواجد مقرها الاجتماعي في جماعة Massy وهي تابعة للمجموعة الفرنسية «Crédit Agricole». تدير هذه الشركة من خلال الشركات التابعة لها، فرع أنشطة «الائتمان الاستهلاكي» لمجموعتها الأم «Crédit Agricole». على مستوى السوق الوطنية، تنشط هذه الشركة عبر فرعها شركة «Wafasalf» وشركة «Wafa Gestion» الخاضعتين لمراقبتها، على التوالي، عبر مساهمة في رأسمالهما بنسبة 49 في المئة و34 في المئة ؛
- شركة «Stellantis N.V.» : وهي شركة خاضعة للقانون الهولندي، المتواجد مقرها الاجتماعي في مدينة أمستردام وتنشط في مجال صناعة و توزيع السيارات، تم إحداثها سنة 2021 على إثر اندماج شركتي «Fiat Chrysler Automobiles N.V.» و «Peugeot S.A.». يرتكز نشاط هذه الشركة على مستوى السوق الوطنية على شبكة توزيع تضم 30 نقطة بيع، معمل لصناعة السيارات بالقنيطرة وكذا على مكتب في الدار البيضاء للإشراف على أنشطة منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا علاوة على مركز «Morocco Tech Center» المولكة إليه أنشطة البحث والتطوير (Recherche et Développement) :
- شركة «Leasys» («LeaseCo» سابقا) : منشأة مشتركة مناصفة بين شركة «Stellantis N.V.» وشركة «Crédit Agricole Consumer Finance» وهي خاضعة للقانون الفرنسي والمتواجد مقرها الاجتماعي في جماعة Poissy وتنشط في مجال خدمات التنقل والإيجار وهي لا تنشط على مستوى السوق الوطنية ؛
- شركة «Crédit Agricole Auto Bank» («FCA Bank S.p.A» سابقا) : وهي شركة خاضعة للقانون الإيطالي المتواجد مقرها الاجتماعي في مدينة Turin وتنشط في القطاع المصرفي وهي مملوكة بالكامل من طرف شركة «Crédit Agricole Consumer Finance» وهي تنشط في السوق الوطنية ؛
- شركة «Drivalia S.p.A» : وهي شركة خاضعة للقانون الإيطالي المتواجد مقرها الاجتماعي في مدينة Turin، وهي مملوكة بالكامل من قبل شركة «Crédit Agricole Auto Bank» («FCA Bank S.p.A» سابقا).

- الجهات المستهدفة :

- شركة «ALD Automotive AS» التابعة لمجموعة «ALD» : وهي شركة خاضعة للقانون النرويجي المتواجد مقرها الاجتماعي في مدينة Stabekk تنشط في مجال الإيجار وإدارة الأسطول (Leasing et gestion de flotte)، وهي لا تنشط في السوق الوطنية ؛
 - شركة «Merrion Fleet Management Limited» التابعة لمجموعة «ALD» : وهي شركة خاضعة للقانون الإيرلندي المتواجد مقرها الاجتماعي في مدينة Dublin تنشط في مجال الإيجار وإدارة الأسطول (Leasing et gestion de flotte)، وهي لا تنشط في السوق الوطنية ؛
 - شركة «SGALD Automotive Sociedade Geral de Comércio e Aluguer de Bens S.A» التابعة لمجموعة «ALD» : وهي شركة خاضعة للقانون البرتغالي المتواجد مقرها الاجتماعي في Sintra تنشط في مجال الإيجار وإدارة الأسطول (Leasing et gestion de flotte)، وهي لا تنشط في السوق الوطنية ؛
 - شركة «LeasePlan Luxembourg S.A» التابعة لمجموعة «LeasePlan» : وهي شركة خاضعة للقانون اللكسمبوري المتواجد مقرها الاجتماعي في مدينة Leudelange، وهي تنشط في مجال الإيجار وإدارة الأسطول (Leasing et gestion de flotte)، وهي لا تنشط في السوق الوطنية ؛
 - شركة «LeasePlan Finland Oy» التابعة لمجموعة «LeasePlan» : وهي شركة خاضعة للقانون الفنلندي المتواجد مقرها الاجتماعي في مدينة Espoo تنشط في مجال الإيجار وإدارة الأسطول (Leasing et gestion de flotte)، وهي لا تنشط في السوق الوطنية ؛
 - شركة «LeasePlan Česká republika s.r.o» وفرعها «Fleet Insurance Plan s.r.o» التابعين لمجموعة «LeasePlan» : وهي شركة خاضعة للقانون التشيكي المتواجد مقرها الاجتماعي في مدينة Prague تنشط في مجال الإيجار وإدارة الأسطول (Leasing et gestion de flotte)، وهي لا تنشط في السوق الوطنية.
- وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز يدخل في إطار استراتيجية الأطراف التي ترمي إلى تعزيز وتحسين موقعها داخل السوق الأوروبية للإيجار والتنقل وكذا الاستجابة للتعهدات المتخذة من قبل شركة «ALD» في إطار قرار المفوضية الأوروبية للترخيص لعملية التركيز الاقتصادي المتعلق بتولي شركة «ALD» المراقبة الحصرية لشركة «LeasePlan» بتاريخ 25 نوفمبر 2022 ؛

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي:

- المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Merrion Fleet Management Limited» وشركة «ALD Automotive AS»
- وشركة «LeasePlan Česká» وشركة «LeasePlan Finland Oy»
- «Fleet Insurance Plan republika s.r.o» والفرع التابع لها شركة «Crédit Agricole Consumer Finance» s.r.o» من قبل شركة «Crédit Agricole Consumer Finance»؛
- وكذا المراقبة المشتركة غير المباشرة لشركة «LeasePlan Luxembourg S.A» وشركة «SGALD Automotive Sociedade Geral de Comércio e Aluguer de Bens S.A» من قبل شركتي «Crédit Agricole Consumer Finance» و«Stellantis N.V.»

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن فرع مجلس المنافسة المذكور المنعقد بتاريخ فاتح ذي الحجة 1444 (20 يونيو 2023)، طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، برئاسة السيد حسن أبو عبد المجيد، والسادة عبد اللطيف الحاتمي ورشيد بنعلي، عضوين.

الإمضاءات:

حسن أبو عبد المجيد.

عبد اللطيف الحاتمي. رشيد بنعلي.

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استناداً إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد الأسواق المعنية بشقيها، أسواق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقاً لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث تعرف السوق المعنية بكونها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق الإيجار (Leasing)؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، ونظراً إلى نوعية الأنشطة المزاولة من قبل الجهات المعنية فإن الأسواق المرجعية المعنية المحددة تعد ذات بعد وطني. إلا أنه ونظراً لغياب أي تأثير للعملية فإن التحديد الجغرافي لهذه السوق يمكن أن يظل مفتوحاً دون الحاجة إلى تحديد أدق؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في الأسواق الوطنية المعنية بالعملية، نظراً لعدم وجود أي ترابط أفقي بين أنشطة الجهتين طرفي عملية التركيز على مستوى السوق الوطنية، نظراً لكون الشركات المستهدفة لا تنشط بصفة مباشرة أو غير مباشرة داخلها. كما أنه لا يوجد أي ترابط عمودي بين أطراف العملية وطنياً؛

وحيث إنه انطلاقاً مما سبق واستناداً للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق الوطنية للإيجار أو في أي جزء مهم منها،

قرر ما يلي:

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 68/ع.ت.إ/2023 بتاريخ 14 من رمضان 1444 (5 أبريل 2023) يستوفي الشروط القانونية.